قال أن بلاده تتعرض لمؤامرة كبيرة:

الرئيس السوري يؤكد المضي قدماً في الإصلاح ويشدد على ضرورة وأد الفتنة

■ دمشق/وكالات

قال الرئيس السوري بشار الأسد أن بلاده تتعرض لمؤامرة كبيرة خيوطها تمتد من دول بعيدة وأخرى قريبة لها بعض الخيوط داخل البلاد، لافتا إلى أن هذه المؤامرة تعتمد في توقيتها وفي شكلها على ما يحصل في الدول العربية من ثورات وإصلاحات تنادي بالحرية.

جاء ذلك في خطاب ألقاه الرئيس الأسد في مجلس الشعب أمس كان موجها إلى الشعب السوري وتناول فيه القضايا الداخلية والأحداث الأخيرة في سوريا والمنطقة ويأتي بعد يوم واحد من قبوله استقالة حكومة محمد ناجي عطري والتي كلفها بتسيير الأعمال إلى حين تشكيل حكومة جديدة.

وحذر الأسد في خطابه من تداعيات الخلط بين ثلاثة عناصر هي الفتنة والإصلاح والحاجات اليومية للمواطن، مبينا أن الفتنة تغلبت على العنصرين الآخرين وبدأت تقودهما وتتغطى بهما ما سهل عملية التغرير بالكثير من الأشخاص الذين خرجوا في البداية عن حسن نية.

ورأى أن ما حصل في سوريا مؤخرا لا علاقة له بالإصلاح وخاصة بعد أن ظهرت أعمال التخريب للمنشآت والقتل مشددا على ضرورة وأد الفتنة باعتبارها واجبا وطنيا واخلاقيا وشرعيا.

واكد الاسد أن البقاء من دون إصلاح للبلد أمر مدمر ولا يمكن لنا البقاء دون إصلاح، مشيرا إلى أن التحدي الذي تواجهه سوريا الآن يكمن في نوع الإصلاح الذي نريد أن نصل إليه وعلينا أن نتجنب اخضاع عملية الإصلاح للظروف الانية.

وأوضح أن حزمة الإجراءات التي اعلن عنها يوم الخميس الماضي وخاصة قانون رفع حالة الطوارئ وقانون الأحزاب سيتم عرضها على النقاش العام للقيادة القطرية لحزب البعث وعلى المؤسسات المعنية ريثما تطبق.

وأشار إلى أن الإصلاحات الأخرى المتعلقة بتعزيز الوحدة الوطنية ومكافحة الفساد والإعلام وزيادة فرص العمل سيتم الاعلان عنها قريبا بعد الانتهاء من دراستها وستكون من أولويات الحكومة الجديدة.

ووصف الأسد التحولات التي تشهدها المنطقة بأنها تحولات كبرى وهامة وستترك تداعياتها على كل المنطقة من دون استثناء وربما الدول العربية أو أبعد من ذلك.. معتبرا أن ما حصل يعزز وجهة النظر السورية ويعبر عن اجماع شعبي في المنطقة يبعث على الارتياح سواء كنا نوافق أو لا نوافق على كثير من النقاط.

وأوضح أن الحالة الشعبية التي كانت مهمشة لعقود عادت إلى قلب الأحداث في المنطقة وستكون لها عدة تأثيرات، مشيرا إلى أن الآمال في رأب الصدع العربي تصبح أكبر بالنسبة لنا في التحولات الجديدة وخاصة إن استمرت هذه التحولات في الخط الذي رسمت على المستوى الشعبي لكي تحقق أهدافا معينة.

وعبر عن الاعتقاد بأن هذه التحولات ستؤدي إلى تحويل مسار القضية الفلسطينية التي سارت عليه خلال عقدين على الأقل من مسار التنازلات إلى مسار التمسك بالحقوق، معتبرا كل ما يحصل إيجابيا في مقدماته.

وقال: إن سوريا ليست بلدا منعزلا عما يحصل في العالم العربي فنحن جزء من هذه المنطقة نتفاعل ونؤثر ونتأثر ولكن نحن في سوريا لدينا خصائص ربما مختلفة أكثر في الوضع الداخلي وفي الوضع الخارجي.

وشدد الرئيس السوري على ضرورة الوقوف على أسباب ما حدث في محافظة درعا والمتسببين والتحقيق والمحاسبة، مؤكدا أن نزف الدماء يجب أن يكون من أجل ضرب الفتنة وليس من أجل تأجيجها.

● أعضاء مجلس الشعب السوري يصفقون للأسد بعد إلقائه خطابه أمس

المجلس العسكري يصدر إعلاناً دستورياً من ٦٣ مادة تحكم المرحلة الانتقالية

مصر تنتخب رئيساً قبل نهاية العام

● اللواء شتهين يعلن «الإعلان الدستوري» الجديد في القاهرة أمس

■ القاهرة/وكالات

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية أمس اعلانا دستوريا لإدارة شؤون البلاد خلال المرحلة المقبلة. ويتضمن الإعلان ٦٣ مادة من بينها مادة الإصدار وتقضي بإجراء انتخابات البرلمان ومجلس الشورى في سبتمبر القادم تعقبها بنحو شهر أو شهرين انتخابات رئاسة الجمهورية، وقال عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية والدستورية اللواء ممدوح شاهين –في مؤتمر صحفي أمس– إن الإعلان يتناول في المواد الأربع الأولى كل ما يتعلق بالدولة، حيث يؤكد أن جمهورية مصر العربية نظامها ديمقراطي يقوم على المواطنة، والشعب المصري جزء من الأمة العربية والاسلام هو دين الدولة ومبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع واللغة العربية هي اللغة الرسمية، والسيادة للشعب باعتباره مصدر السلطات مع عدم تكوين الاحزاب على أسس دينية.

وأكد اللواء ممدوح شاهين أن الاعلان كفل أيضا حرمة المساكن الخاصة وحرية العقيدة والرأي والصحافة، وللمواطنين الحق في الاجتماعات الخاصة وفق القانون، وكذلك فرض الضرائب وتعديلها لايكون إلا بالقانون. كما تضمن الاعلان أن العقوبة شخصية ولا جريمة أو عقوبة إلا بنص والمتهم بريء حتى تثبت إدانته والتقاضي وحق الدفاع مكفولان للجميع.

وقال: إن الاعلان الدستوري تضمن قواعد الترشح لمنصب رئيس الجمهورية والروافد المتعلقة بالترشح باعتبارها من القواعد الهامة للغاية، والتي تضمنتها التعديلات الدستورية التي تم الاستفتاء عليها وأكد الاعلان ضرورة الاشراف القضائي الكامل على الانتخابات، وأن تكون مدة الرئاسة ٤ سنوات، لا تجدد إلا مرة واحدة تالية فقط، مع الزام رئيس الجمهورية المنتخب بتعيين نائب له خلال مدة لاتزيد على ٦٠ يوما فقط منذ توليه مهام منصبه.

واضاف: ان الاعلان تضمن أيضا نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين في مجلس الشعب وتعريف من هو العامل ومن هو الفلاح على ان تكون مدة مجلس الشعب خمس سنوات، وبالنسبة لمجلس الشورى فقد تم تقليص سلطاته وينتخب ثلثا الأعضاء ويتم تعيين الثلث الباقي ومدة العضوية ٦ سنوات، وقال ان انتخابات مجلسي الشعب والشورى ستتم خلال ٦ اشهر من تاريخ العمل بالاعلان الدستوري في أول ابريل المقبل وسوف يتولى رئيس الجمهورية فور انتخابه السلطات والصلاحيات الممنوحة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

كما تناول الاعلان الباب الخاص بالقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني وهيئة الشرطة، وحددت المادة "٥٦" من الاعلان اختصاصات المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال الفترة الانتقالية في التشريع واقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة وتعيين الأعضاء المعينين في مجلس الشعب ودعوة مجلسي الشعب والشورى للانعقاد وفض الدورة البرلمانية سواء أكانت دورة عادية أو غير عادية، وحق اصدار القوانين أو الاعتراض عليها، وتمثيل الدولة في الداخل والخارج، وابرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتعيين رئيس الوزراء ونوابه والوزراء والموظفين المدنيين والعسكريين، والعفو عن العقوبة أو تخفيفها اضافة للسلطات الأخرى المقررة لرئيس الجمهورية.

وقال اللواء شاهين: ان الاعلان تناول حالة الطوارئ حيث ستكون لمدة ٦ أشهر ولا يجوز تجديدها الا بعد موافقة مجلس الشعب عليها ولمدة ٦ أشهر، وبعد ذلك يجري استفتاء عليها. وأكد انه سيتم رفع حالة الطوارئ قبل إجراء الانتخابات البرلمانية.

وقال اللواء ممدوح شاهين: ان الاعلان الدستوري تناول إجراءات اعداد دستور جديد للبلاد بعد انتخابات مجلسي الشعب والشورى، حيث يدعو المجلس الأعلى للقوات المسلحة المجلسين لاجتماع مشترك خلال ستة اشهر من انتخابهما لانتخاب جمعية